الاعفاءات الضريبية مقابل الاعباء المعيشية في قانون ضرائب الدخل رقم (07) لسنة 2010 (منظور محاسبي إسلامي)

د. نجيب خليفه العلاقي
كلية الاقتصاد العجيلات / جامعة الزاوية
najibalagi77@gmail.com

ملخص الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة التناسب بين العدالة الضريبية والإعفاءات المتعلقة بالأعباء المعيشية والعائلية في قانون ضرائب الدخل الليبي (2010/07) من منظور محاسبي إسلامي، تُبرز الدراسة أن مبدأ العدالة يُعتبر أساسًا رئيسيًا في الشريعة الإسلامية، ويُعدّ من المبادئ التي تؤثر بشكل مباشر في فرض الزكاة والضرائب. في هذا السياق، تلتزم الشريعة الإسلامية بمراعاة احتياجات الأفراد المعيشية والعائلية قبل فرض أي نوع من الضرائب أو الزكاة. تطرقت الدراسة إلى مفهوم إعفاء الأفراد من دفع الزكاة بناءً على نصاب معين من الذهب (85 جرامًا من الذهب عيار 18)، وهو النصاب الذي يُعد مرجعية لتحديد الإعفاءات الضريبية في دراستنا. حيث يجب مراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تقدير الإعفاءات لضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى معيشة مناسب للأفراد، وخاصةً في ظل التغيرات المستمرة في الأسعار والقوة الشرائية للعملة، وعبر مقارنة الإعفاءات الضريبية مقابل الاعباء المعيشية والعائلية وفقًا لقانون ضرائب الدخل الليبي رقم 7 لسنة 2010 قبل وبعد التعديل الذي يعكس الزيادة في الأسعار بين (2010 _ 2023)، تبين الدراسة أن الذهب يعتبر آلية مرنة تمكّن من تحقيق العدالة الضريبية دون الحاجة إلى تعديلات دائمة بناءً على الأرقام القياسية، وأن استخدام هذا المعيار يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق توازن بين الأعباء المعيشية والقدرة المالية للممولين. وفي الختام تشير الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضرائب الدخل الليبي، بحيث تتماشى مع الزيادة المستمرة للأسعار وتحقق العدالة المرجوة في توزيع العبء الضريبي، مسترشدة بالمبادئ الإسلامية التي تحقق الرفاهية والعدالة بين جميع أفراد المجتمع.

Abstract:

This study seeks to examine the relationship between tax justice and exemptions related to living and family burdens in the Libyan Income Tax Law (2010/07) from an Islamic accounting perspective. The study highlights that the principle of justice is a fundamental foundation of Islamic law and is one of the principles that directly influence the imposition of zakat and taxes. In this context, Islamic law is committed to taking into account individuals' living and family needs before imposing any type of tax or zakat. The study addresses the concept of exempting individuals from paying zakat based on a specific nisab of gold (85 grams of 18-karat gold), which is the nisab that serves as a reference for determining tax exemptions in our study. Economic and social changes must be taken into account when assessing exemptions to ensure social justice and achieve an adequate standard of living for individuals, especially in light of the ongoing changes in prices and the purchasing power of the currency. By comparing tax exemptions versus living and family burdens according to Libyan Income Tax Law No. 7 of 2010, before and after the amendment reflecting the increase in prices between 2010 and 2023, the study demonstrates that gold is a flexible mechanism that enables tax justice to be achieved without the need for permanent adjustments based on indices. The use of this criterion ensures social justice and a balance between living burdens and the financial capacity of taxpayers. In conclusion, the study highlights the need to reconsider the tax exemptions stipulated in the Libyan Income Tax Law to keep pace with the ongoing increase in prices and achieve the desired fairness in distributing the tax burden, guided by Islamic principles that achieve well-being and justice among all members of society.

المقدمة:

من المعلوم أن التفاوت في الدخل والثروة يرجع إلى عدد من العوامل بعضـها يتفق مع الشـرع مثل الميراث، الهبة، الوصـية، وما تقضـي إليه المعاملات الشـرعية من مكاسـب، والتفاوت المبني على اختلاف البشـر في المواهب والقدرات ومسـتوى الثقافة والتعليم والمركز الاجتماعي. بينما بعضـها الأخر يتنافى معه مثل الاحتكار، الربا، الأنشـطة المحرمة شـرعاً. والإسـلام وإن كان يقر مجموعة العوامل الأولى، فإنه يحرم الثانية. وحتى بالنسـبة للتفاوت المشـروع، فان الشـريعة الإسـلامية تتدخل لمكافحـة الفقر، وتخفيف حدة التفاوت في الدخول والثروات وأن تركز الثروة أو الدخل أو الاثنين

معاً في أيدي قلة من أبناء المجتمع أمر غير مرغوب شـــرعاً، ومن ثم فان القضـــاء على التفاوت الحاد هدف ومقصد شرعي.

إذاً فالشـرع يقر التفاوت المبني على العوامل المشـروعة، وان تدخل للتخفيف من حدته، وهو عندما يكافح الفقر ينظر إلى المستوى المعيشي الفعلي للفرد فيضمن له حداً أدنى "هو الكفاف" ولا يمكن بحال من الأحوال أن يقل عنه حتى في أقل الدول الإســـلامية دخلاً. وللحكم على قبول أو رفض توزيع معين للدخل او للثروة وجب على المشـــرع أن يطبق كافة نظم التوزيع الأســـاســـية واللازمة بحيث يحقق الحد الأدنى لمستوى المعيشة للفرد في ذلك المجتمع، كما ينبغي على الدولة أن تعمل على رفع مسـتوى المعيشـة فوق الحد الأدنى– حد الكفاف– إذا توافرت لها الإمكانيات، علاوة على الحد من حدة التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة، فلو طبق المشـرع هذه النظم يكون التوزيع مقبولاً، وإلا عد التوزيع في المجتمع غير مقبول، ويتعين التدخل بطرق التدخل المختلفة (ســـياســـة مالية، سـياسـة اقتصـادية، سـياسـة نقدية، تدخل مباشـر) لإعادة توزيع الدخل والثروة بما يخفف من حدة التفاوت ويحقق العدالة ((زقيب و قنيع، 2019)،

مشكلة الدراسة:

بين آدم سميت أن المؤشر الأول لسلامة الضريبية هو عدالتها بقوله "يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية بحسب مقدرتهم النسبية، أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به الممول في ظل حماية حكومته". وبصفة عامة يمكن القول أن العدالة الضريبية ترتبط بتوزيع العبء الضريبي بين الممولين، وهذا شئ ليس محل خلاف أو جدل. ومع ذلك يشتد الخلاف ويثور الجدل عند تحديد هذا النصيب العادل الذي يتحمله الممول، وقد اختلفت الآراء حول كيفية تحديد هذا العبء (شمس الدين، 1987).

التحديات في هذه الدراسة تتمثل في أن الإعفاءات الضريبية لا تتماشى مع الزيادة المستمرة في تكاليف المعيشة والتي تشمل الأعباء المعيشية وإعالة الأسرة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في سياسات الإعفاءات لتشمل الأعباء الفعلية التي يتحملها الأفراد، بناء على ما سبق يمكننا وضع مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى قصور الاعفاءات مقابل تكاليف الاعباء المعيشية والعائلية في قانون ضرائب الدخل (2010/07) في تحقيقها لقاعدة شخصية الضريبة كأهم مقومات العدالة الضريبية؟

أهداف الدراسة: تكمن هدف الدراسة في:

- ✓ ابراز امكانية ادخال مفاهيم العدالة الضريبية من خلال قاعدة شخصية الضريبة في قانون ضـــرائب الدخل 2010/07، بشـــكل يكفل تحقيق أكثر عدالة لأحد طرفي المعادلة وهو الممول، لما لها من أثار نفسـية ورفع مسـتوى الثقة بينه وبين الادارة الضـريبية، وبالتالي زيادة إلتزام الممولين بدفع الضرائب.
- ✓ تسليط الضوء على القصور الذي يشوب قاعدة شخصية الضريبة في قانون ضرائب الدخل رقم 2010/07.
- ✓ محاولة إيجاد أساس علمي يمكن الاعتماد عليه في الوصـول إلى إطار مقترح لحد الإعفاء لمقابلة الأعباء المعيشـــية والعائلية، لتحقيق المزيد من العدالة الضـــريبية من خلال تحقيق شخصية الضريبة.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ➢ أهمية توزيع العبء الضريبي بطريقة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، من خلال توفير مستوى معيشي مناسب للممولين.
- ➢ التأكيد على العودة إلى الشريعة الإسلامية التي تحتوي على حلول شاملة لجميع المشاكل، وتساهم في تحقيق الرفاهية المنشودة.

منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصـــفي التحليلي في هذه الدراســـة لتحقيق أهدافها، حيث يعد هذا المنهج الأنسب لدراسة هذا النوع من المواضيع. يتمثل هذا المنهج في تحليل وتفسير ظاهرة أو مشكلة معينة بشـــكل منظم، مع وصـــفها بطريقة كمية من خلال جمع البيانات المتعلقة بها وتحليلها، ومن ثم إخضاعها للدراسة المتعمقة. في السياق الليبي.

الدراسات السابقة: وبالاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة قانون ضرائب الدخل خلال الفترة من 1973 الى الان استنتجت الاتي:

1- دراسـة (احمد، 2000)، التي أجريت على قانون ضـرائب الدخل رقم (64) لسـنة 1973 والتي بينت أن المشـرع لم يعد يقتنع باسـتخدام الضـرائب للأغراض المالية واسـتدرار الموارد

المالية فقط وإنما تفرض الضـريبة أيضـا لتحقيق إصـلاحات اقتصـادية واجتماعية ويأتي في مقدمتها هدف إقرار العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للدخول حسـب القدرة التكلفية للممول. ومن خلال ذلك نجد بالقانون الضـريبي بعض السـلبيات منها: قصـور الإعفاءات الضـريبية المقررة للأعباء الشخصية والعائلية في مواجهة تكاليف وأعباء المعيشة المتزايدة نتيجةً لتجاوز مستويات الأسعار مستويات الدخول الموزعة (التي تتسم بالتدني والانخفاض) مما يدل على أنها بحاجة ماسـة إلى إعادة النظر فيها، ولم يعد المشـرع الضـريبي الليبي النظر في الإعفاءات الشخصية والعائلية بعد هذه الفترة الزمنية الطويلة والحافلة بتزايد الأسعار. ومن خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فقد أوصت بضرورة تقديم الإعفاءات المقررة للأعباء الشخصية والعائلية من خلال خريطة واضحة تستند على دراسة ونظرة شمولية متوازنة وترتكز على مبادئ موضوعية.

2- دراسة (الاربش، 2000)، استهدفت القصور بقانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة 1973 الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرته على تحقيق أهدافه، ومن الاستنتاجات الهامة لهذا الموضوع مجافاة القانون الضريبي الليبي للعدالة الضريبية، كما أوصت دراسة ثالثة (الزيتوني، 2007)، والتي استهدفت مدى تمشي التشريع الضريبي لضرائب الدخل رقم (11) لسنة 2004، مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ومدى توفر الشروط الأساسية للضريبة الجيدة فيه بالمقارنة بالتشريع السابق (1973/64)، بضرورة وضع آلية للإعفاءات الضريبية تضمن تحقيق الأتي: أن تشمل الإعفاءات من ضرائب الدخل مقابل أعباء المعيشة الأعباء الفعلية للممول الليبي والتي تتعدى في أغلب الأحيان إعالة الممول لزوجته وأولاده القصـر، وربط الإعفاء مقابل الأعباء المعيشـية بعدد الأفراد الذين يعولهم الممول فعلاً. حيث أن القانون لا يفرق في الإعفاءات بين الممول الذي يعول طفلاً والذي يعول 10 أطفال.

3- دراسة (ابوغفة، 2020) لنصوص قانون ضرائب الدخل رقم (2010/07) وأسقاطها على الواقع لوحظ عدم ملاءمته للأوضـاع الراهنة ويجب أن تشـمل عملية الإصـلاح مجموعة من النقاط منها: الاخذ بالمزيد من مقومات العدالة الضـريبية ومنها زيادة الحد الادنى للإعفاءات الاجتماعية والشخصية وذلك نتيجةً للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي كالتضخم ونقص السيولة وغيرها.

والرفع من حدود الإعفاء الخاص بالإعالة، على الرغم من نصـــه على مفهوم واســـع إلا أنه يجب زيادة هذا الحد، لأن الاعالة في المجتمع الليبي تمتد حتى الى الاقارب من الدرجة الثانية خاصـــتاً من كبار السن، والذين يعانون في الغالب من الامراض المزمنة.

4- دراســة (معتوق، 2001)، اســتهدفت مشـكلة ضــياع الأموال والتي ترتبط بغريزة حب المال والحرص عليه، وأوصـت بأن يكون الاتجاه صـوب الدين الإسـلامي لاسـتخراج القواعد والتوجيهات الإســـلامية والتي تســـاعد رجال الأعمال والدوائر الحكومية لكي يقوموا بأعمالهم بما يتفق مع الشـريعة. فعلى الرغم من الجهود المبذولة في تحسـين النظام الضـريبي، إلا أن التطبيق الفعلي لا يزال يعاني من قصور في الإعفاءات الضريبية المقررة للأعباء الشخصية والعائلية.

كما تناولت مجموعة من الدراسات التي نوقشت في مؤتمر جامعة مصراتة (2013) جوانب النظام الضـريبي في ليبيا، خاصـةً قانون ضـرائب الدخل رقم 7 لسـنة 2010، وأثره على الأفراد والأعباء العائلية. أظهرت الدراســـات أن الإعفاءات الضـــريبية المقررة في هذا القانون لم تحقق العدالة الضريبية كما كان مأمولًا. على الرغم من الهدف المعلن بتخفيف العبء الضريبي عن الأفراد ذوي الأعباء العائلية، إلا أن هناك عدة جوانب لم تتحقق فيها العدالة، أبرزها: **عدم كفاية الإعفاءات**، حيث لم تتناسب مع مستويات التضخم وارتفاع تكاليف الحياة. **عدم التوازن في توزيع الأعباء**، إذ اســـتفاد الأفراد ذوو الدخل المرتفع بشـــكل أكبر من الإعفاءات مقارنةً بذوي الدخل المحدود أو المتوسـط. **التفاوت الاجتماعي**، حيث لم تُحسـن الإعفاءات وضـع الأفراد ذوي الدخل المحدود بل ساهمت في تعزيز الفجوات الاجتماعية، مما أدى إلى استفادة أقل للفئات الأكثر احتياجًا.

تقسيمات الدراسة:

المطلب الاول/ الاعفاءات الضريبية.

- ✓ مفهوم الاعفاءات الضريبية:
- ✓ أهمية الإعفاءات الضريبية:

المطلب الثاني/ مبدأ القدرة على الدفع.

- ✓ إعفاء الحد الأدنى اللازم لمعيشة الممول:
- ✓ أخذ الحالة العائلية للممول في الحسبان:

المطلب الثالث/ تاريخ تطور الإعفاء مقابل الأعباء المعيشية والعائلية في قانون ضرائب الدخل الليبي.

المطلب الرابع/ الدراسة العملية.

المطلب الاول/ الاعفاءات الضريبية:

تعد الإعفاءات الضريبية أداة حيوية في جميع الأنظمة الضريبية، بغض النظر عن نوع النظام الضريبي أو درجة تقدم الدولة في تحقيق العدالة الضريبية. في العصر الحديث، أصبح من الضروري فهم اتجاهات كل من الضريبة والإعفاءات الضريبية، والأهداف المختلفة لكل منهما، وكذلك معرفة القواعد التي تحكم هذا المجال وتوجهاته. من الملاحظ أن الأهداف المتعلقة بالإعفاءات الضريبية تختلف عن أهداف الضريبة، حيث تهدف الضريبة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل الحاجات العامة للمجتمع، التي تتغير وفقاً لتطورات المجتمع واحتياجاته. أما الإعفاءات، فهي تهدف بشكل رئيسي إلى توفير حوافز تشجع على تنمية قطاع معين أو تخفيف العبء الضريبي عن فئات معينة بهدف الحد من تأثير الضرائب.

عند تحليل هذه الأداة (الإعفاءات)، نجد أنها قد تتعارض مع الهدف المالي للضريبة، خاصة إذا كان الهدف من الإعفاءات هو خفض العبء الضريبي على فئة أو نشاط معين، مما يؤدي إلى زيادة العبء على فئات أخرى. إلا أن الضريبة والإعفاءات لا يمكن اعتبار كل منهما مستقلاً عن الآخر. ففي حالة الإفراط في استخدام الإعفاءات، قد يؤدي ذلك إلى تقليل الإيرادات الضريبية، ولكنه قد يكون له تأثيرات إيجابية على الجوانب الاجتماعية، بشرط أن تكون هذه الإعفاءات مستندة إلى أسس علمية تأخذ في اعتبارها النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة.

من جهة أخرى، لا يؤدي الإفراط في فرض الضرائب بالضرورة إلى زيادة الإيرادات، بل قد يؤدي إلى إرهاق المكلفين بها، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. وبالتالي، فإن الدعوة لإلغاء جميع الإعفاءات الضريبية تُعتبر مبالغة، حيث توجد فوائد ملموسة للإبقاء على بعض الإعفاءات، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق المساواة الفعلية في توزيع العبء الضريبي. تُسهم هذه الإعفاءات في ضمان العدالة الضريبية من خلال توزيع العبء وفقاً للقدرة على الدفع، وتراعي الفوارق بين المكلفين بناءً على قدراتهم الاقتصادية.

ويعد "مبدأ القدرة على الدفع" أحد المبادئ الأساسية لتحقيق العدالة الضريبية. وهذا المبدأ يعني أن توزيع الأعباء الضريبية يجب أن يتوافق مع قدرة الممولين على تحمل هذه الأعباء، دون أن يؤثر ذلك سلباً على قدرتهم الإنتاجية أو الاقتصادية. ويعتمد هذا المبدأ على عوامل إنسانية واقتصادية،

ويجب أن يلتزم به المشرع عند تحديد العبء الضريبي، بحيث يتم تحقيق العدالة بين (الافراد أو بين الفئات الاقتصادية المختلفة)، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي.

– **مفهوم الإعفاء الضريبي:** يعد مفهوم الإعفاء الضريبي من المفاهيم التي يصعب تحديدها بدقة، نظراً لتنوع وتعدد أشكاله وأهدافه التي تتباين حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع ذلك، يمكننا تقديم مجموعة من التعريفات التي قدمها بعض الباحثين حول هذا الموضوع كما يلي:

- أحمد زهير شامية عرف الإعفاء الضريبي بأنه "عدم فرض الضريبة على دخل معين، رغم أن هذا الدخل قد يكون خاضعاً للضريبة من حيث المبدأ" **(شامية، 1991)، ص 183.**
- صفا محمود السيد أوضحت أن الإعفاء الضريبي هو "أداة أو وسيلة تتنازل بمقتضاها الدولة عن حقها في فرض وتحصيل ضريبة على أنشطة ودخول خاضعة أساساً للضريبة، مما يعني التنازل عن جزء من الموارد السيادية للدولة بهدف تحقيق أهداف معينة" **(السيد، 2001)، ص 112.**
- طارق الحاج عرفه بأنه "عدم فرض الضريبة على دخل معين، سواء بشكل مؤقت أو دائم، ويأتي هذا ضمن إطار قانوني يتم اتخاذه بناءً على اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تقدرها الدولة" **(الحاج، 1999)، ص 88.**
- جلال الشافعي أشار إلى أن الإعفاء يعني "أن الواقعة المنشئة للضريبة قد تحققت، لكن المشرع قرر، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، إعفاء الدخل أو جزء منه من الخضوع للضريبة" **(الشافعي، 2001)، ص 67.**

ومن خلال هذه التعريفات يمكننا تقديم تعريف شامل وواضح للإعفاء الضريبي على النحو التالي: الإعفاء الضريبي هو آلية قانونية تستخدمها الدولة لإعفاء بعض الأنشطة أو الدخول من فرض الضريبة، سواء بشكل دائم أو مؤقت، وذلك استثناءً من القاعدة العامة للعمومية الضريبية بهدف تحقيق أغراض اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية محددة، والتي تعد من الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسات المالية الحديثة إلى تحقيقها.

– أهمية الإعفاءات الضريبية:

تُعد الإعفاءات الضريبية أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة في إطار السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. بشكل عام، تهدف الإعفاءات الضريبية إلى

تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع الادخار والاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاجية القومية. كما تسهم في رفع القدرة التكليفية للاقتصاد الوطني وزيادة الدخل القومي من خلال تحفيز المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة. من هذا المنطلق، يمكن القول إن الإعفاءات الضريبية تُعتبر بمثابة حوافز لدفع الأفراد والشركات إلى تبني سلوكيات أو أنشطة معينة تسهم في تحقيق أهداف الدولة. ومع ذلك، يُلاحظ أن هذه الإعفاءات قد تحمل جوانب سلبية، حيث يمكن أن تؤدي إلى فقدان جزء من الإيرادات العامة للدولة، مما ينجم عنه انخفاض في الموارد المالية المتاحة. هذا التنازل عن حق الدولة في فرض وتحصيل الضرائب يتم وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسعى إلى تحقيق مصلحة المجتمع. وفي الوقت ذاته، قد تؤدي الإعفاءات الضريبية إلى تدفق الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي ويشجع التنمية الصناعية ويجذب المشاريع التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة، وبالتالي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. إن أهمية الإعفاءات الضريبية تبرز في مدى توافقها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولذلك، يجب أن تُعطى هذه الإعفاءات في سياق موضوعي ودقيق، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج المتوقعة من تحقيق النمو والتنمية في المجتمع، ومن الضروري أن يكون لكل إعفاء ضريبي هدف واضح ومقنع **(لطفي، 2004)، ص 113.**

وأن يتم تحديده بناءً على دراسات متعمقة تأخذ في الاعتبار التناسب بين الفائدة العامة المتوقعة والقدرة المالية المترتبة على هذه الإعفاءات. في حال عدم التوازن، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض النظام الضريبي وتآكل موارد الخزانة العامة **(طارق أحمد، 2000، ص 32).**

تختلف الإعفاءات الضريبية من دولة إلى أخرى حسب تطور الاقتصاد ونظامها الضريبي، وقد تكون أكثر تعقيداً في البلدان النامية كما أشارت بعض الدراسات **(أمين لطفي، 1997، ص 49).**

حيث تُسجل صعوبات في التطبيق الفعال لهذه الإعفاءات، وقد تؤدي إلى تقليل العدالة والمساواة في النظام الضريبي. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الدول تستمر في استخدام الإعفاءات الضريبية كأداة لتحفيز الاقتصاد وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، مع ضرورة المتابعة المستمرة لهذه السياسات لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وبالتالي الوصول إلى نظام ضريبي أكثر عدلاً وفاعلية. خلاصة القول، تتمثل النقاط الأساسية التي تبرز أهمية الإعفاءات الضريبية في أنها:

1. تمثل تنازلاً عن جزء من الموارد السيادية للدولة.
2. تشكل خروجاً عن مبدأ العمومية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة، مما يتطلب تقييماً دقيقاً ومستمراً لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني/مبدأ القدرة على الدفع:

يستند مبدأ القدرة على الدفع إلى فكرة أن توزيع الضرائب يجب أن يتم وفقًا لمقدرة كل فرد على الدفع، كما يحدث في الأسرة الصغيرة التي يتعاون أفرادها في تأمين معيشتهما استنادًا إلى قدرة كل منهم. ينطبق هذا المبدأ على "الأسرة الكبيرة" المتمثلة في الدولة، حيث يتم تحديد عبء الضريبة وفقًا للقدرة المالية للأفراد.

وقد اختلفت الآراء حول كيفية قياس هذه القدرة، فبينما يرى البعض أن المعيار الشخصي هو الأكثر عدلاً، حيث يتم حساب وحدات التضحية لكل فرد نتيجة دفع الضريبة، فإن البعض الآخر يتبنى مبدأ المنفعة الحدية، التي تتناقص مع زيادة الدخل. وفقًا لهذا المبدأ، يتم قياس قدرة الفرد على الدفع استنادًا إلى المبلغ الذي يزيد عن الحد الأدنى اللازم للمعيشة، والذي تتمتع منه المنفعة الحدية بشكل كامل **(شمس الدين، 1987)، ص 42.**

على الرغم من اختلاف الآراء، فقد أصبح من المتفق عليه أن القدرة الاقتصادية للممول يجب أن تُقاس، وقد تعددت المحاولات الفكرية للوصول إلى المعيار الأنسب لذلك. يرى بعض المفكرين أن الدخل هو المعيار الأمثل، في حين يرى آخرون أن الثروة هي المعيار الأصدق، بينما يفضل فريق ثالث الاعتماد على الإنفاق الاستهلاكي. وبالرغم من هذه الجدل، فإن الدخل هو الذي يحظى بأكبر قبول كمعيار لقياس القدرة على الدفع. وعندما يتم اعتماد الدخل كأساس لفرض الضرائب، فإنه يجب أن يتحمل الممولون ذوو القدرات المالية المتماثلة أعباء ضريبية متساوية، شريطة أن يتساوى دخلهم ومصدره وأعباؤهم العائلية. وبالتالي، يتحقق ما يُعرف بالعدالة الأفقية في توزيع العبء الضريبي. وفي حالة اختلاف القدرات المالية بين الأفراد، يتطلب تحقيق العدالة معاملة ضريبية غير متماثلة، بحيث يتحمل أصحاب القدرات المالية الأعلى أعباء ضريبية أكبر، مما يؤدي إلى تحقيق العدالة الرأسية. وفي هذا السياق، تبرر الضرائب التصاعدية من خلال المبادئ الاجتماعية التي تدعو إلى التكافل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة القومية **(عبدالمجيد، 1990)، ص 216.**

وسائل تحديد قدرة الممول على دفع الضريبة:

1. **إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة** :تُعفي معظم التشريعات الضريبية الحديثة جزءًا من الدخل يُعتبر ضروريًا لتغطية الحاجات الأساسية للفرد، بحيث يُستثنى هذا الجزء من الضريبة. ويتم تحديد هذا الحد بناءً على المعايير الاقتصادية والاجتماعية مثل الأسعار القياسية لنفقات المعيشة ومتوسط دخل الأفراد. ورغم صعوبة تحديد هذا الحد بشكل دقيق، فإن الدولة تتخذ إجراءات لتحديده بشكل تقريبي، مع مراعاة تغيرات نفقات المعيشة ومستوى الدخل الفردي. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الدولة بمراجعة هذا الحد بشكل دوري وفقًا للتغيرات في الأسعار ومستويات الدخل، لتحقيق الهدف الأساسي من هذا الإعفاء، وهو تحقيق العدالة الضريبية.
2. **أخذ الحالة العائلية للممول في الاعتبار** :من الوسائل الأخرى التي تستخدمها الأنظمة الضريبية الحديثة لتحديد قدرة الممول على دفع الضريبة هو مراعاة حالته العائلية. فالممول الذي يتحمل أعباء عائلية كبيرة تكون قدرته على دفع الضريبة أقل من الممول الذي ليس لديه أعباء عائلية. لذا، تتبنى العديد من التشريعات الضريبية تقليص العبء الضريبي على الممولين بناءً على ظروفهم العائلية، مثل إذا كان الممول متزوجًا ويعول أطفالًا، أو متزوجًا دون أن يعول أطفالًا، أو غير متزوج، وذلك من خلال إعفاء جزء من دخله بناءً على هذه الظروف **(ابوزريدة، 1991)،ص 74.**

هذه الوسائل تساهم في ضمان تحقيق العدالة الضريبية من خلال تخصيص العبء الضريبي وفقًا للقدرة الاقتصادية الحقيقية لكل فرد، مما يعزز مبدأ التكافل الاجتماعي ويحد من تفشي الفوارق الاقتصادية بين المواطنين.

المطلب الثالث/ تاريخ تطور الإعفاءات مقابل الأعباء المعيشية والعائلية في قانون ضرائب الدخل الليبي:

إذا قمنا بتتبع تطور الإعفاءات المرتبطة بالأعباء المعيشية والعائلية في قانون ضرائب الدخل الليبي، نجد أنها شهدت عدة مراحل من التعديل، كل مرحلة تعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع. ومن خلال استعراض هذه المراحل، يمكن تحديد مدى تأثير هذه التعديلات على الأوضاع المعيشية للمواطنين ومدى توافقها مع الاحتياجات المتغيرة للممولين.

- **الفترة من سنة 1968 إلى سنة 2003:** في هذه الفترة، تم إقرار قانون ضرائب الدخل رقم

- (64) لسنة 1973م وتعديلاته، والذي نص على منح إعفاءات ضريبية بناءً على الأعباء المعيشية والعائلية للممولين على النحو التالي:
  - 480 دينار سنويًا للممول الأعزب.
  - 720 دينار سنويًا للمتزوج الذي لا يعول أولادًا.
  - 900 دينار سنويًا للممول المتزوج الذي يعول أولادًا.

لكن بعد مرور ربع قرن على إقرار هذه الإعفاءات، أصبح من الواضح أن هذه المبالغ لم تعد قادرة على مواكبة التغيرات الاقتصادية، لا سيما في ظل الزيادة المضطردة في الرقم القياسي لنفقات المعيشة، مما استدعى ضرورة تعديلها لتلبية احتياجات المواطنين.

- **الفترة من 6-3-2004 إلى 2010:** شهدت هذه الفترة دخول قانون ضرائب الدخل رقم (11) لسنة 2004 حيز التنفيذ، حيث حل محل قانون 1973م. وقد تم من خلاله تعديل الإعفاءات لتواكب التغيرات الاقتصادية، وجاء النص على الإعفاءات التالية:
  - 1200 دينار سنويًا للممول الأعزب.
  - 1800 دينار سنويًا للمتزوج الذي لا يعول أولادًا.
  - 2400 دينار سنويًا للممول المتزوج الذي يعول أولادًا.
- **الفترة من 2010 إلى الآن:** في هذه المرحلة، تم تعديل قانون ضرائب الدخل مجددًا بموجب قانون رقم (07) لسنة 2010، الذي حل محل قانون 2004م. وقد حاول المشرع في هذا القانون تحقيق العدالة الضريبية، شمل ذلك إعادة النظر في الإعفاءات المقررة، حيث نصت المادة (36) على:
  - إعفاء سنوي قدره 1800 دينار للممول الأعزب.
  - إعفاء سنوي قدره 2400 دينار للمتزوج الذي لا يعول أولادًا، مع إضافة إعفاء قدره 300 دينار عن كل طفل أو طفلة من أطفاله القصر. كما يشمل هذا الإعفاء الأرامل والمطلقات اللاتي يعولن أبناء.

تتفق العديد من الدراسات ((الشافعي، 2001)، ص 387، (أحمد، 2001) ص 278، المتعلقة بهذا الموضوع على ضرورة مراجعة الإعفاءات بشكل دوري استنادًا إلى الأرقام القياسية لتحديثها بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية. كما أشار الباحث (الذويب، 2023)، ص 24، إلى ضرورة وضع أسس علمية سليمة لتحديد الإعفاءات، بحيث يتم ربطها بالنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، مع مراعاة الأهداف المرجوة منها.

المطلب الرابع/ الدراسة العملية:

التناسب بين العدالة الضريبية والإعفاء مقابل الأعباء المعيشية والعائلية بمنظور محاسبي إسلامي في قانون ضرائب الدخل الليبي:

يُعتبر مبدأ العدالة من المبادئ الأساسية التي يحرص الدين الإسلامي على تجسيدها في جميع جوانب الحياة، وفي مجالات فرض الزكاة والضرائب على وجه الخصوص. حيث يظهر ذلك جليًا في النصوص القرآنية التي توجب العدل وتحث عليه، مثل قوله تعالى: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل") سورة النساء، الآية (58)) ، وكذلك في قوله: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان") سورة النحل، الآية (90)) ، مما يوضح أن العدالة تُمثل أساسًا يُبنى عليه نظام المعاملات في الشريعة الإسلامية.

وبخصوص فرض الزكاة، فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بمراعاة الظروف الشخصية للمكلف، بما في ذلك احتياجاته المعيشية والعائلية، وذلك قبل أن تطرأ على النظم الوضعية فكرة التمييز بين الضريبة العينية والضريبة الشخصية. وفي هذا السياق، نجد أن القرآن الكريم يوجه إلى إعفاء الفرد من دفع الزكاة إذا كانت حاجاته الأساسية تفوق ما يملكه من أموال، إذ يقول تعالى: "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" سورة البقرة، الآية (219)، والعفو هنا يعني ما يتجاوز حاجة الإنسان وأسرته **(مصطفى، بدون سنة نشر)، ص 31.**

عند فرض الزكاة، يتم تحديد النصاب بناءً على نصاب معين من المال أو الذهب، وهو ما يعكس الحاجة لتغطية الأعباء المعيشية لكل فرد. وبالتالي، يفرض الزكاة بعد احتساب هذه الأعباء والاحتياجات. ومن أجل ضمان تحقيق العدالة في هذا المجال، يُستحسن أن يتغير تقدير الإعفاءات المقررة للأعباء المعيشية والعائلية تبعًا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، بدلاً من أن يتم تحديدها بتقديرات ثابتة. إن الهدف من الإعفاءات هو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير مستوى معيشة لائق للفرد بحيث يتمكن من تلبية احتياجاته الأساسية دون أن يثقل عليه عبء الضرائب، خصوصًا إذا كان دخله ضئيلاً. لذلك، ينبغي أن تكون هذه الإعفاءات مرنة، بحيث تعدل صعودًا وهبوطًا بما يتماشى مع تقلبات الأسعار العامة ومستوى القوة الشرائية للعملة المحلية **(عبدالسلام، 1402 هـ)، ص 154.**

عند النظر في الشريعة الإسلامية ونظام المحاسبة على الزكاة، نجد أن نصاب زكاة النقدين (الذهب)

يُعتبر قاعدة مرجعية لتحديد الإعفاءات المقررة للأعباء المعيشية والعائلية. فبناءً على نصاب زكاة النقدين، الذي يعادل 85 جرامًا من الذهب (عيار 18)، يمكن تحديد قيمة الإعفاءات حسب القيمة السوقية للذهب في وقت إصدار القانون. هذه القيمة تتأثر بتقلبات الأسعار، مما يوفر مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية، وفي دراسة أجرتها الباحثة (علي، 1992)، تم استخدام نصاب زكاة النقدين (85 جرام من الذهب عيار 23.5) لتحديد الإعفاءات الضريبية للأعباء المعيشية والعائلية. وأظهرت الدراسة أن تحديد الإعفاءات بناءً على هذا النصاب يحقق العدالة الاجتماعية، حيث يتم تمكين الأفراد من توفير احتياجاتهم الأساسية بما يضمن لهم حياة كريمة. بالاستناد إلى هذا المفهوم، تم تقدير الإعفاءات الضريبية للأفراد بناءً على نصاب زكاة النقدين على النحو التالي:

- قيمة 85 جرام من الذهب عيار 18 (السائد في الأسواق) بالسعر السائد في وقت إصدار قانون ضرائب الدخل (07 / 2010) تبلغ 36 دينارًا. وبالتالي، يتم تحديد الإعفاء للممول الأعزب على النحو التالي 85 :جرام × 36 دينار = 3060 دينارًا سنويًا.
- أما بالنسبة للممول المتزوج ولا يعول، يتم إضافة نسبة زيادة قدرها 33% (1800 – 2400/ 1800*100) إلى المبلغ المقرر للممول الأعزب، بحيث يصبح الإعفاء + 3060 : 4070 = 1010دينارًا سنويًا.
- وبالنسبة للممول المتزوج ويعول ولدًا، يتم إضافة 50% (2700 – 1800/1800*100) إلى الإعفاء المقرر للممول الأعزب، بحيث يصبح الإعفاء 4590 = 1530 + 3060 :دينارًا سنويًا.

وبناءً على هذا التحليل، نجد أن استخدام نصاب زكاة النقدين في تحديد الإعفاءات الضريبية يُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية، ويعكس التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمع.

وإذا ما قارنا هذه الإعفاءات المقترحة بالإعفاءات المقررة بقانون الضرائب رقم (7) لسنة 2010 بعد أن نقوم بتعديلها بنفس معدلات الزيادة التي حدثت في الأسعار خلال الفترة من (2009 الى 2010) كما هو موضح في الجدول رقم (1) والتي كانت على النحو التالي: بمعدل 2.447 % (129.8 – 126.7 / 126.7*100) والتي يمكن أن نقربها إلى نسبة 3% فستكون الإعفاءات المعدلة على النحو الذي يبينها الجدول رقم (2):

جدول رقم (1)

السنة	الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة*	سعر الذهب عيار 18
2009	126.7	28.35
2010	129.8	36
2011	150.4	40
2012	159.6	49
2013	163.7	45
2014	167.7	40
2015	184.2	56
2016	189.7	93
2017	238.7	204
2018	270	173
2019	264	137
2020	268	163
2021	276	210
2022	288	209
** 2023	294	236
2024	-	365

* chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://cbl.gov.ly/micifaf/2023/10/النشـــرة-الإقتصادية-الربع-الثاني-2023-م

** لعدم توفر كامل بيانات سنة،2023 فقد تم تقديرها بأخذ متوسط الرقم القياسي للربع الأول والثاني من السنة.

جدول رقم (2)

البيان	الإعفاء كما جاء في القانون رقم (07) لسنة 2010		الإعفاء بعد التعديل بمستوى الزيادة في الأسعار		الإعفاء المقترح	
	سنوياً	شهرياً	سنوياً	شهرياً	سنوياً	شهرياً
أعزب	1800	150	1854	155	3060	255
متزوج	2400	200	2472	206	4070	339
متزوج ويعول ولد	2700	225	2781	232	4590	383

من خلال المقارنة بين الأسلوب المقترح والإعفاءات المعدلة وفقاً للزيادة في الأسعار، يتضح أنهما يتشابهان إلى حد كبير، مما يعكس أن تأثير التضخم على الإعفاءات يظهر بشكل قريب من تأثير زيادة الأسعار بشكل عام. كما يتبين أن الذهب، كعنصر اقتصادي، يتحرك بمرونة مع التضخم ويعكس الارتفاعات والانخفاضات في الأسعار على مدى الزمن، متأثراً بشكل طردي بالقوة الشرائية وظروف الاقتصاد السائدة. وبالتالي، فإن الذهب يمثل آلية مرنة يمكنها استيعاب الآثار التضخمية دون الحاجة إلى التعديل المستمر باستخدام الأرقام القياسية، مما يساهم في تبسيط الأمور وتفادي تعقيدات هذه الأرقام. وبنفس الاسلوب يمكن تتبع الاعفاءات مقابل الاعباء المعيشية بالتغير في المستوى العام للأسعار خلال السنوات التالية منذ صدور القانون في سنة 2010 الى سنة 2023 على الشكل الذي يوضحه

الجدول رقم (3) التالي:

البيان	الإعفاء كما جاء في القانون رقم (07) لسنة 2010		الإعفاء بعد التعديل بمستوى الزيادة في الأسعار		الإعفاء المقترح		السنة
	سنوياً	شهرياً	سنوياً	شهرياً	سنوياً	شهرياً	
أعزب	1800	150	1854	155	3060	255	2010
متزوج	2400	200	2472	206	4070	339	
متزوج ويعول ولد	2700	225	2781	232	4590	383	
أعزب	1800	150	2088	174	3400	283	2011
متزوج	2400	200	2784	232	4522	377	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3132	261	5100	425	
أعزب	1800	150	2214	185	4165	347	2012
متزوج	2400	200	2952	246	5539	462	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3321	277	6248	521	
أعزب	1800	150	2268	189	3825	319	2013
متزوج	2400	200	3024	252	5087	424	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3402	284	5738	478	
أعزب	1800	150	2322	194	3400	283	2014
متزوج	2400	200	3096	258	4522	377	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3483	290	5100	425	
أعزب	1800	150	2556	213	4760	397	2015
متزوج	2400	200	3408	284	6331	528	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3834	320	7140	595	
أعزب	1800	150	2628	219	7905	659	2016
متزوج	2400	200	3504	292	10514	876	
متزوج ويعول ولد	2700	225	3942	329	11858	988	
أعزب	1800	150	3312	276	17340	1445	2017
متزوج	2400	200	4416	368	23062	1922	
متزوج ويعول ولد	2700	225	4968	414	26010	2168	
أعزب	1800	150	3744	312	14705	1225	2018
متزوج	2400	200	4992	416	19558	1630	
متزوج ويعول ولد	2700	225	5616	468	22058	1838	
أعزب	1800	150	3654	305	11645	970	2019
متزوج	2400	200	4872	406	15488	1291	
متزوج ويعول ولد	2700	225	5481	457	17468	1456	
أعزب	1800	150	3708	309	13855	1155	2020
متزوج	2400	200	4944	412	18427	1536	
متزوج ويعول ولد	2700	225	5562	464	20783	1732	
أعزب	1800	150	3834	320	17850	1488	2021
متزوج	2400	200	5112	426	23741	1978	
متزوج ويعول ولد	2700	225	5751	479	26775	2231	
أعزب	1800	150	3996	333	17765	1480	2022
متزوج	2400	200	5328	444	23627	1969	
متزوج ويعول ولد	2700	225	5994	500	26648	2221	
أعزب	1800	150	4086	341	20060	1672	2023
متزوج	2400	200	5448	454	26680	2223	
متزوج ويعول ولد	2700	225	6129	511	30090	2508	

بالنظر إلى ما تم تناوله، نجد أنه إذا تم اعتماد هذا الأسلوب في تقدير الإعفاءات الضريبية، فلن يكون من الضروري على المشرع الضريبي إصدار تشريعات جديدة بشكل دوري لتعديل هذه الإعفاءات. هذا الأسلوب سيكون مرنًا بما يكفي ليتكيف مع آثار التضخم دون الحاجة للاعتماد على الأرقام القياسية، ما يضمن أن الممول سيظل في مستوى اجتماعي لائق يمكنه من تلبية احتياجاته الأساسية مثل الطعام والملبس والمأوى والمشروبات والعلاج والتعليم وغيرها من الضروريات. وهذا بدوره سيسهم في تحفيز الممول على بذل المزيد من الجهد لزيادة دخله والإفصاح عن تلك الزيادة. من هنا، فإن هذا الأسلوب يساعد في تحقيق العدالة الضريبية المطلوبة، عبر التوازن بين القدرة المالية لكل ممول وتكاليف الإعفاءات المتعلقة بالأعباء المعيشية والعائلية. وبذلك، يخضع الممول ذو الدخل المرتفع فقط للضرائب، مما يؤدي إلى تقليص أعداد الممولين الذين يمكن تصنيفهم ضمن فئة الضرائب الأقل.

وهذا يجسد كلمات الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، حيث قال: "يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف وأبدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى" (الموقع الرسمي للإمام ابن باز). هذا القول يبرز حقيقة العدالة الإسلامية التي تراعي الظروف الاقتصادية للأفراد وتدفعهم إلى التصرف وفق ما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالنفع.

نتائج الدراسة:

استنادًا إلى التحليل الذي تم إجراؤه بشأن الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضرائب الدخل رقم 2010/07 بهدف مواجهة الأعباء المعيشية والعائلية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الإعفاءات الضريبية التي نص عليها قانون ضرائب الدخل رقم 2010/07 لمواجهة الأعباء المعيشية والعائلية لا تتناسب مع الارتفاع المستمر في الأسعار، مما يعيق تحقيق العدالة المطلوبة في توزيع العبء الضريبي على الممولين.
- إن تقدير الإعفاءات المقررة للأعباء الشخصية والعائلية وفق الأسلوب المقترح يأخذ في الحسبان آثار التضخم النقدي دون الحاجة للاعتماد على الأرقام القياسية، مما يسهم في تحقيق التوازن بين العدالة الضريبية بين الممولين وفقًا لقدرتهم التكليفية.

توصيات الدراسة:

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، نوصي بما يلي:

- تطبيق الأسلوب المقترح في تقدير الإعفاءات الضريبية للأعباء الشخصية والعائلية.
- ضرورة إجراء مزيد من البحث والتنقيب بالرجوع إلى المبادئ والتوجيهات الواردة في الشريعة الإسلامية، التي تقدم حلولًا متعددة لمواجهة التحديات الحالية، وتسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

المراجع:

1-احمد زهير شامية. (1991). *المالية العامة*. بدون ناشر.

2-الصيد خليفة الذويب. (02 اكتوبر، 2023). دراسة انتقادية لاحكام الضريبة على الشركات حسب قانون ضرائب الدخل الحالي رقم 07/2010 . *المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية* .

3-المختار علي ابوزريدة. (1991). *المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الضريبي الليبي مع مقدمة في النظرية العامة للضريبة*. قبرص: الجنوب للنشر والطباعة.

4-امين السيد لطفي. (2004). *المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية*. القاهرة: بدون ناشر.

5-جلال الشافعي. (ديسمبر، 2001). اطار مقترح لتعديل حد الاعفاء للأعباء العائلية في ضوء الملامح الاساسية لمشروع قانون ضرائب الدخل. *المجلة العلمية لكلية التجارة* .

6-جمال صالح الزيتوني. (2007). دراسة تحليلية مقارنة لقانون ضرائب الدخل 11/2004 مع قانون ضرائب الدخل 64/1973 وتحديد مدى توافق القانون مع قواعد الضريبة الجيدة. *رسالة ماجستير غير منشورة* . طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

7-خيرة زقيب، و احمد قنيع. (25 12، 2019). دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية (التجربة الكويتية والاماراتية من منظور اسلامي). *مجلة اقتصاد المال والاعمال*. ، صفحة 9 الى 22.

8-سهام محمد علي. (1992). مدى التناسب بين العدالة الضريبية واعفاء تكاليف الاعباء المعيشية والعائلية من خلال منظور محاسبي اسلامي. *مجلة العلوم الادارية* .

9-صفاء محمود السيد. (2001). اثر ترشيد الاعفاءات الضريبية وخفض العبْ الضريبي على الحصيلة الضريبية والاستثمار في مصر. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* .

10-طارق الحاج. (1999). *المالية العامة*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

11-طارق المهدي احمد. (2000). دراسة تحليلية للاعفاءات الضريبية على ممولي ضريبة المهن الحرة والضريبة على المرتبات وما في حكمها. *رسالة ماجستير غير منشورة* . طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

12-عبدالامير شمس الدين. (1987). *الضرائب اسسها العلمية وتطبيقاتها العملية،(دراسة مقارنة)*. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

13-عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد. (1990). *اقتصاديات المالية العامة*. بدون ناشر.

14-عبدالقادر ابوغفة. (2020). العدالة الضريبية من منظور القانون 07 لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل. *مجلة البحوث القانونية* .

15-محمد احمد معتوق. (2001). الرقابة المالية في الفكر الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة . *رسالة ماجستير غير منشورة* . طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

16-محمد سعيد عبدالسلام. (1402 هـ). *المحاسبة في الاسلام*. جدة: دار البيان العربي.

17-منصور محمد الاربش. (2000). دراسة تحليلية نقدية لضرائي الدخل في ليبيا بالمقارنة مع التشريع الضريبي المصري. *رسالة ماجستير غير منشورة* . طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا.

18-نصر أبوالعباس أحمد. (ديسمبر، 2001). إطار مقترح لتعديل حد الاعفاء للأعباء العائلية في ضوء الملامح الاساسية لمشروع قانون ضرائب الدخل. *المجلة العلمية لكلية التجارة* .

19-يحيى احمد مصطفى. (بدون سنة نشر). *دراسات في الزكاة والمحاسبة الضريبية* . الرياض: دار المريخ للنشر.